



قراءة سياسية في القمة العربية "الم الشمل" بالجزائر

اختتمت الجامعة العربية قمتها العادية ال-31 في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ والتي انعقدت في ضيافة الجزائر بعد غياب دام ثلاث سنوات كان آخرها القمة ال-30 على أرض الجمهورية التونسية، وسط تحديات جمة مرّت بها المنطقة العربية؛ بدأت بتفشي جائحة كورونا (كوفيد 19)، وصعود ملحوظ لموجة التطبيع مع الاحتلال، واستمرار الانقسام العربي حول ملفات تمثلت في اليمن وسوريا وليبيا والمغرب، ما جعل من مسألة انعقاد القمة في حد ذاته تحدياً للدورة الجزائرية، فكيف بنتائجها؟

❖ الدبلوماسية الجزائرية

يُعتبر انعقاد القمة العربية نجاحاً محموداً للدبلوماسية الجزائرية خصوصاً في ظل ما حدث من تأجيل لموعد انعقادها السابق شباط/فبراير 2020م، بالإضافة لموعدين سابقين، وهو ما لم يمنع احتمال التأجيل مرّة أخرى، ما دفع بالدبلوماسية الجزائرية للتوجه نحو كسر الحواجز العربية ومحاولة تقريب وجهات النظر المتباينة بطابع يغلب عليه الهدوء ولعلّ اسم "الم الشمل" استطاع توجيه الدفة نحو عديد الدلالات التي حملت ملامح الدبلوماسية الجزائرية بشأن القمة.

فالدبلوماسية الجزائرية عادت للساحة العربية والدولية، بعد فترة طويلة أصابها الفتور كنتيجة مباشرة لمرض الرئيس السابق "بوتفليقة" وقد استهل الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" هذه العودة بجولات مكوكية قام بها ووزير خارجيته "رمطان لعمامرة"، للعديد من الدول؛ شارك من خلالها في عدد من القمم الدولية واللقاءات الرسمية، والتي عززت مفاهيم الرؤية الجزائرية السياسية، وجلبت نوعاً من الاهتمام للدبلوماسية الجزائرية التي سعت للاعتماد على مجموعة من الأسس والمبادئ الهامة والتي تمثلت مبادئها في الحياد الإيجابي، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والحث على التعاون وحل النزاعات بطرق سلمية.

ولعلّ النجاح الأبرز عربياً للجزائر والذي سبق القمة تمثل في عرقلة محاولات التغلغل الصهيوني في القارة الأفريقية والحد من أخطارها بتعليق فوز الاحتلال الإسرائيلي بمقعد في الاتحاد الإفريقي.

اللافت للنظر أنّ هذه القمة العربية أثبتت أنّ الجزائر تخطت مرحلة الركود الدبلوماسي باتجاه النشاط والحركة الدبلوماسية الواسعة لتتجاوز فكر الوساطات والمشاركات إلى خط المواقف وصناعة الأوراق، مستغلة ظروف دولية قد تخلق لها مكاناً مهماً في سوق الغاز الدولية، وظروف إقليمية متعثرة تحتاج إلى دولة لديها من رباطة الجأش والتاريخ ما يمكنها لتمثيل دور الفاعل في المنطقة مع التخفيف من حساسيات الأيدولوجيا والصراعات العسكرية التي نفتّ دُخانها في أغلب المناطق العربية.

❖ الحضور العربي

شهدَ التمثيل الرسمي في القمة نحو ثلثي القادة العرب، بجانب تمثيل منخفض لـ 5 دول أخرى، ولم تتخلف أي دولة عربية عن المشاركة، غير الاختلاف في درجة التمثيل. ومع ذلك باستثناء التمثيل المنخفض نسبياً للسعودية لم يكن هناك اختلاف كبيراً عن مستوى القمم العربية السابقة؛ فقد حضر قادة 9 دول، إضافة إلى الرئيس الجزائري، وهم: (قطر، مصر، فلسطين، موريتانيا، العراق، تونس، جزر القمر، الصومال، وجيبوتي). وكذلك شارك رؤساء المجالس الرئاسية في كل من ليبيا والسودان واليمن، فضلاً عن رئيس وزراء لبنان ونائب رئيس الإمارات، وولي عهد كل من الكويت

والأردن، في حين كان حضور كل من البحرين وعمان من خلال نائب رئيس مجلس الوزراء، والسعودية والمغرب مثلهما وزير خارجية كلاً منهما.

لقد مثل اختلاف التمثيل في القمة ظلال الخلافات العربية، والتي كان أبرزها عودة سورية إلى جامعة الدول العربية؛ حيث سعت الجزائر في الكواليس لإعادة دمشق إلى الجامعة العربية، والتي علقت عضويتها فيها منذ عام 2011م لكن معارضة دول عربية كبرى أبرزها السعودية ومصر دفع الجزائر للتخلي عن جهودها المتعلقة بذلك، ومع ذلك حرصت الجزائر على رفع العلم السوري الرسمي "بنجمتيه الخضراوتين" بين أعلام الدول العربية، وجعلت لسورية مقعد واضح رغم شغوره.

كذلك برز في القمة الخلاف الجزائري المغربي الذي أدى لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أغسطس/آب 2021 نتيجة الموقف من قضية البوليساريو والصحراء المغربية الكبرى، والعلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي. وهو خلاف لا شك أنه يعتبر تحدياً كبيراً للجزائر باعتباره يمس حدودها ويؤثر على صراع النفوذ في منطقة شمال أفريقيا تحديداً والمنطقة العربية عموماً مع المغرب الوجه الأقرب لأوروبا في المنطقة.

ومما كان واضحاً في القمة كذلك الاختلاف العربي حول الفواعل الإقليمية في المنطقة (إيران - تركيا) وفي الوقت الذي طالب الرئيس المصري في كلمته صراحة بتنفيذ خروج جميع القوات الأجنبية من ليبيا ومطالبة الجامعة العربية بحث أثيوبيا على اتفاق قانوني ملزم بشأن سد النهضة، لم يتطرق البيان الختامي للقمة لذكر دولة تركيا أو قواتها في ليبيا، أو دولة أثيوبيا وإنما اكتفى بالتعبير عن رفض التواجد الأجنبي لجميع الدول العربية عموماً.

❖ أجندة القمة

لم تخرج القمة العربية كثيراً عن سابقتها من حيث طبيعة ومعايير الأجندة التي تمت مناقشتها، ومع ذلك بدا هذه المرة أن هناك حرصاً أكبر على تنفيذ سياسات عامة تجنبت النقاش في مواطن الخلاف من أجل تعزيز مواطن الاتفاق بين الجميع قدر الإمكان، وقد برز في القمة:

1. القضية الفلسطينية باعتبارها محل اتفاق الجميع استناداً إلى مبادرة السلام العربية التي أطلقتها الجامعة عام 2002م، وقد كان لمحاولة الجزائر اصلاح البيت الفلسطيني بتعزيز المصالحة الدور البارز في هذه القمة.
2. الأمن القومي العربي، والذي طغى عليه مسألة الأمن الاقتصادي هذه المرة، في ظل أزمتي الطاقة والغذاء الناجمتين عن التطورات الدولية، والحرب الروسية على أوكرانيا. حيث اتفقت القمة على مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، بهدف تفعيل الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتمهيداً لإقامة "الاتحاد الجمركي العربي"، وكذلك مأسسة العمل العربي في مجالات الأمن الغذائي والصحي والطاقة، ومواجهة التغيرات المناخية.
3. الأوضاع الداخلية في ليبيا واليمن والعراق وسورية ولبنان والصومال، حيث أخذت دعوات تفعيل العمل العربي المشترك جزءاً كبيراً من النقاش بين الحاضرين وخُصت القمة إلى الدعوة لتسوية النزاعات الداخلية بطرق سلمية، مع رفض جميع أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية.
4. كأس العالم 2022 في دولة قطر، حيث ساندت القمة قطر في استضافتها لنهائيات بطولة كأس العالم لكرة القدم مع رفضها المطلق لـ "حملات التشويه والتشكيك المغرضة" التي تتعرض لها قطر على خلفية استضافة البطولة.

5. تطوير آليات عمل جامعة الدول العربية، وقد حرص البيان الختامي على تقديم الدعم للمقترحات التي تقدّم بها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، والتي تمثلت في "تفعيل دور جامعة الدول العربية في الوقاية من النزاعات وحلها وتكريس البعد الشعبي وتعزيز مكانة الشباب والابتكار في العمل العربي المشترك".

❖ القضية الفلسطينية

تعتبر الجزائر تاريخياً من أبرز الداعمين للقضية الفلسطينية وهو ما يجعل دورها في إعادة فلسطين لرأس الطاولة في القمة العربية التي تستضيفها أمراً في غاية الأهمية.

فمنذ آخر قمة في تونس عام 2019، قامت 4 دول عربية بتطبيع علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي في مخالفة صريحة لموقف الجامعة العربية ومبادرة السلام العربية عام 2002، في المقابل فإنّ رفض الجزائر للتطبيع والمبادرة إلى جمع 14 فصلاً فلسطينياً في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2022 على أراضيها للتوقيع على إعلان الجزائر للمصالحة، الذي تضمن التزاماً بتنظيم انتخابات فلسطينية في غضون عام؛ يعتبر انجازاً سياسياً حقيقياً للجزائر أولاً ولفلسطين على المستوى العربي ثانياً.

والمُلاحظ أنّ البيان الختامي للقمة أفرد محوراً كاملاً، أكد فيه مركزية القضية الفلسطينية، والدعم المطلق للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، مع التمسك بمبادرة السلام العربية لعام 2002م بعناصرها كافة، والالتزام بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية كافة. كذلك التأكيد على دعم توجّه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، مع ضرورة توحيد الجهود لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني في إطار "إعلان الجزائر" لعام 2022.

❖ الخاتمة:

رغم ما يعتري الجامعة العربية من ضعف يأتي انعكاساً للضعف العربي المائل، إلا أن الجامعة تمثل عنواناً للوحدة العربية، لا بد من الاستثمار فيها بما يخدم القضية الفلسطينية. كما أن الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية مطالبة بالأ تفوّت أي فرصة لتعزيز دور الجامعة، إلى جانب تعزيز حضور القضية داخل هذه المؤسسة العربية، بموازاة الاستفادة من الدور العربي للجزائر بصفتها دولة مركزية على المستوى الإقليمي والعربي، ولها تاريخ كبير وداعم للقضية الفلسطينية، وتستمد شرعيتها من الثورة الجزائرية، وبالتالي فإن التحرك نحوها يكن على أرض صلبة يمكن البناء عليها.

الحضارة تواصل
Civilization In Dialogue

إعداد الباحث:

د. محمد الزين أبو العباس

نوفمبر 2022